حركة التغيير في ليبيا

د. كفاح عباس رمضان الحمداني

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/

جامعة الموصل/ العراق

تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/٧/١٥	**تاريخ قبول النشر ٢٠١٢/١٠/٨**

مستخلص البحث

سرعان ما امتدت رياح التغيير إلى ليبيا، بعد أن اجتاحت حركة التغيير في تونس ومصر واستطاعت هاتان الثورتان أن تحققان مطالب الشعب التونسي والمصري في إزاحة نظام الحاكم فيهما، وقيام حكومة وطنية جديدة تسعى إلى تحقيق مطالب الشعب. واتسمت حركة التغيير في ليبيا بأنها الأعنف والأقوى قياسا بحركات التغيير العربية الأخرى التي سبقتها، والتي أدت إلى التدخل الدولي لإزاحة النظام الحاكم في ليبيا، وبفضل التدخل الدولي وإصرار الشعب الليبي على أحداث التغيير استطاع الشعب الليبي أن يحقق مطالبه في إزاحة النظام الحاكم في ليبيا.

إن الحكم على الثورة الليبية وتقييم مسارها خلال السنوات القادمة، سيكون من خلال تحقيق أهدافها بالدرجة الأولى، لكن الأهم من ذلك هو النجاح الذي ما يزال ينتظره الشعب الليبي الذي أنتج هذه الثورة المتمثل بتحقيق مطالبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ضحى من أجلها.

المقدمة

عاشت منطقة المغرب العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠ على وقع الثورات الشعبية المطالبة بالتغيير فأستطاع الشعب التونسي أن يحقق طموحه في إزاحة نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وقيام حكومة وطنية جديدة تحقق مطالب الشعب. وسرعان ما امتدت رياح التغيير إلى ليبيا التي هي الأخرى استطاعت أن تحقق حلم الشعب الليبي في إزاحة نظام العقيد معمر القذافي بعد أن خاض الشعب الليبي معارك طاحنة مع قوات النظام الذي أستخدم كل أنواع الأسلحة والمعدات لقمع الثورة، لكن بفضل التدخل الدولي وبفضل إصرار الشعب الليبي على إحداث التغيير تم إزاحة نظام العقيد القذافي الذي حكم ليبيا ٤٢ عاما.

وكغيرها من الثورات العربية حازت الثورة الليبية على تعاطف أبناء الأمة العربية وتأييدهم وتفاعل معها العالم بأسره وهي الثورة الأولى التي تحرك لها مجلس الأمن وفوض حلف الناتو بحمايتها وتوفير كل سبل الدعم العسكري لها.

أهمية الدراسة:

لم يمض وقت طويل على نجاح الثورة الليبية في إسقاط النظام الحاكم في ليبيا لذا لا يمكننا أن نحكم على الحكومة الليبية الجديدة حاليا طالما ظلت التحولات الجديدة التي تعيشها ليبيا غير مستقرة وغامضة وما دامت علاقة الحكومة الليبية الجديدة مع الشعب الليبي حديثة العهد، وما دامت حركة التغيير الجذرية في ليبيا لا يمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة. مع ذلك فأنه يمكن تناول الثورة الليبية والأسباب التي أدت إلى حدوثها وإزاحة الرئيس العقيد معمر القذافي عن الحكم، وما هي التحديات التي تواجه الثورة الليبية والحكومة الليبية الجديدة.

هيكلية الدراسة:

قسم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول التمهيد ليبيا في عهد الرئيس العقيد القذافي، أما المبحث الأول فتناول أسباب الثورة الليبية والتي قسمت إلى ثلاثة أقسام كالآتي: أولا: الأسباب السياسية، ثانيا: الأسباب الاقتصادية، ثالثا: الأسباب الاجتماعية.

أما المبحث الثاني فتناول الثورة الليبية والذي قسم إلى قسمين وهما: **أولا:** الثورة الليبية. ثانيا: المجلس الوطني الانتقالي. أما المبحث الثالث فتناولت التحديات التي تواجه الثورة الليبية، والتي قسمت إلى ثلاثة أقسام، وهي: أولا: التحديات السياسية، ثانيا: التحديات الاقتصادية، ثالثا: التحديات الاجتماعية.

التمهيد: ليبيا في عهد الرئيس العقيد القذافي:

في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٤٣ انتهى الغزو الإيطالي لليبيا بعد حملة عليها من طرف دولتي بريطانيا وفرنسا، اللتين نجحتا في دحر ايطاليا وألمانيا من البلاد بالقوة العسكرية وتقاسماها جنباً إلى جنب مع بقية

المستعمرات الإيطالية، فحصلت بريطانيا على إقليمي برقة وطرابلس فيما أخذت فرنسا إقليم فزان، واستمر الوضع كذلك حتى أعلن في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥١ عن استقلال ليبيا رسمياً، وبذلك قامت المملكة الليبية المتحدة ظلّت المملكة الليبية بقيادة إدريس السنوسي تحكم ليبيا تحت نظام ملكي وراثي حتى تاريخ ١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩، عندما استغل الملازم الأول معمر القذافي[١] وجود الملك السنوسي خارج البلاد لتلقي العلاج ونفذ انقلاب سبتمبر ليعلن قيام الجمهورية العربية الليبية[٢].

وتم الإعلان أن ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب وهو جزء من الأمة العربية الشاملة[٣]. كان قادة الانقلاب بصورة عامة يفتقدون إلى التجربة السياسية وقواعد ممارسة السلطة وآليات عملها وانعكاساتها على إدارة شؤون البلاد وان البيان الأول للانقلاب عبر عن نية صادقة في تحسين مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أنه لم تشر ما تلته من البيانات والقرارات إلى كيفية مبرمجة لأهداف حكومة الثورة وكل ما هناك بيان ينبئ عن مولد نظام سياسي جديد يجمد الأوضاع عند نقطة إسقاط النظام الملكي وإلغاء الدستور وكافة المؤسسات التشريعية للدولة، وكان واضحا أن القائمين على الانقلاب واللجنة المركزية لتنظيم الضباط الأحرار لم يكن يجمعهم غير هدف الإطاحة بالنظام الملكي والاستيلاء على السلطة لتكون مقاليد الأمور ومصير البلاد بين أيديهم[٤].

بعد ذلك أخذت الثورة تنحى طريقا مغايرا لما كان يأمله الليبيون فقد ألقت التحولات الثورية بانعكاساتها الحادة على طبيعة الحراك الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وكان واضحا منذ البداية انفراد القذافي بالسلطة، وقد هيأت له أسبابها وأزالت كافة عقباتها، وكان يحمل معه ملف خصومته السياسية لكافة التيارات الفكرية والعناصر الوطنية التي تخالف أطروحته، وخاصة أولوياته الثورية ومسؤولياته دون غيره بقضيتي الأمن والنفط،

واعتبر التدخل في شأنهما أمرا بالغ الخطورة على النظام الثوري، وأن إثارة قضية الشرعية الدستورية وعارضة أرجاء برامج التنمية لمصلحة قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين جريمة سياسية لا تصدر إلا عن عميل أو رجعي تجب معاقبته(٥).

كانت طبيعة النظام السياسي في ليبيا تتكون بشكل عام من قاعدة أساسية وهي متمثلة في ست تشكيلات هي: (رفاق القائد، الضباط الوحدويون الأحرار، حركة اللجان الثورية، الحرس الثوري الأخضر، الحرس الشعبي، مواليد الفاتح). ولديها منهاج عمل يحدد مهامها يطلق عليها "البطاقة الخضراء". ويتكون أيضا من قاعدة رخوة متمثلة في هيكلين رئيسيين هما: المؤتمرات الشعبية، اللجان الشعبية، وهي "رخوة" لقدرتها على التكيف والتمدد والانكماش في جميع الاتجاهات وكذلك تحمل الصدمات بمرونة كبيرة جدا(٦).

ثم أعلن في ٢ آذار/ مارس عام ١٩٧٧ عن بدء "سلطة الشعب" وغير اسم الدولة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) وأضاف لاحقاً كلمة "العظمى" في ١٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦ بعد الغارات الأمريكية على ليبيا، بعد إعلان قيام سلطة الشعب تغير نظام الحكم في ليبيا إلى نظام معقد وغير اعتيادي وضع أسسه القذافي، وهو ما يسميه لنظرية العالمية الثالثة بوصفه طريقة الحكم الثالثة بعد الماركسية والرأسمالية التي ألف لها كتاباً أسمه (الكتاب الأخضر) يشرح أسسها ومفاهيمها ويعتمد نظام الحكم هذا الذي أسسه القذافي على مبدأ اللجان الشعبية، إذ أن المؤتمر الشعبي العام يعد أعلى سلطة تشريعية في الدولة وفق هذا النظام، حيث يحل مكان مجلس الوزراء ويقوم بسن القوانين وغيرها من التشريعات، ويتكون هذا المؤتمر العام من ممثلين عن عامة الشعب، إذ أن سكان البلاد

مقسمون إلى وحدات محلية تحوي كل منها ألف شخص، يقومون بدورهم بانتخاب شخص منهم ليمثلهم في المؤتمر[٧].

طبقا للكتاب الأخضر الذي ألفه القذافي عام ١٩٧٥ فإن القذافي رفض فكرة التمثيل النيابي كونها تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب، وطرح آلية المؤتمرات الشعبية للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية ومن الناحية النظرية تمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع القرار حيث تنتقل قراراتها إلى مؤتمر الشعب العام الذي يقوم بصياغة القرارات، ومنذ عام ١٩٩٢ وجد مستويات من المؤتمرات الشعبية "الأساسية ومؤتمر الشعب العام" ويصعب تقدير عدد أعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يتراوح بين عدة مئات وألوف في فترات مختلفة، وتعاقب على أمانة مؤتمر الشعب العام العديد من القيادات ولكن المعروف عمليا أنه منذ الثمانينات تقلصت صلاحية أمانة مؤتمر الشعب الأساسية وأعطيت لمؤتمر الشعب العام، ومن ناحية أكثر عملية فالمؤتمر العام غير فعال لأنه يجتمع أسبوعا كل عام ولا يكون لدى أعضائه معلومات أو مهارات كافية للقيام بواجباتهم وأكثر من مرة تراجع المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذافي، ففي عام ١٩٩٠ مثلا حاول المؤتمر تخفيض الضرائب فرد القذافي: "هذه ليست قرارات الشعب الذي أعرفه"، فما كان من المؤتمر إلا أن ألغى القرار[٨].

المبحث الأول: الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة:

عندما جرت حركات التغيير في تونس ومصر، أكد المراقبون والمحللون السياسيون أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور، غير أن الليبيين أنفسهم كان لهم رأي آخر!. حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي، وتحولت الاحتجاجات السلمية في ليبيا منذ شباط/ فبراير

عام ٢٠١١ إلى مواجهات دموية بين قوات النظام والثوار، على عدة جبهات ما بين الشرق والغرب، كاشفة الستار عن الأسباب التي دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة، أبرزها انتشار الفساد في ليبيا، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف الذي تعيشه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، وغياب المعارضة الحقيقية، فضلا عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية، والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجيا(٩).

أولا: الأسباب السياسية:

١- **تآكل أسس الشرعية للنظام:** خلال فترة حكم القذافي الطويلة تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها: الثورية القومية، وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية، وثالثها: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، ورابعها: القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد (الإمبريالية الدولية). فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة الدولية. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١. والتي قادت من بين ما قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي لوكربي، والطائرة الفرنسية(١٠).

٢- **احتكار الثروة والقوة والسلطة:** في خطاب زوارة ١٥ نيسان/ أبريل عام ١٩٧٣ أو ما سمي بـ(الثورة الشعبية) أعلن القذافي انه هو الحاكم الوحيد المعلن لليبيا وانتهت واقعيا بموجب أحكام هذا الخطاب كافة سلطات مجلس قيادة الثورة إلى جانب تجميد كافة مؤسسات الدولة وتعطيل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وأعلن إن القانون عمل متخلف وأن الدولة يجب أن تحكم بموجب لجان شعبية يتم اختيارها بالتصعيد(الترقية)[١١].

واستطاع القذافي الحفاظ على سلطته ونظامه لفترة طويلة، عبر سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الأفكار شديدة العمومية التي ضمنها كتابه(الكتاب الأخضر)، وما عرف بالنظرية العالمية الثالثة، والتي استمدها من الإيديولوجيات المختلفة(عروبية، إسلامية، اشتراكية)، ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية، من مثالها شركاء لا إجراء، البيت لساكنه، الأرض ليست ملكاً لأحد، والتي استطاع تأطيرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية، أضفت قدرا من الشرعية المؤسسية وقدرة على الضبط والسيطرة، علاوة على استخدام النظام قدراته الاقتصادية التي توفرت له من عوائد النفط في نشر أفكاره وإيديولوجيته إلى مدى أبعد بكثير من قيمتها ومضمونها، وممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة في الداخل والخارج[١٢].

ورغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الجماهير والشعب، فإن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تركزت بيد اللجان الثورية، والتي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانهم بأفكار القذافي وأطروحات الكتاب الأخضر، والتي أنشأت في عام ١٩٧٩. وهو ذات العام الذي استقال القذافي وبقية زملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. حيث أكد القذافي آنذاك أنه بذلك قد تم فصل السلطة عن الثورة، وأن السلطة أصبحت بيد الجماهير، وأن الحكومة بأشكالها التقليدية قد انتهت،

مؤكداً أن قيادة الثورة بجب ألا تتولى أي منصب سياسي أو إداري، وأن تتفرغ لتحقيق غايات الثورة وتصحيحها، ومنذ ذلك الحين أصبح يطلق على القذافي لقب (قائد الثورة)، وأصبح المنصب الرسمي الوحيد القذافي في الهيكلية الرسمية للدولة الليبية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ ذلك التاريخ(١٣).

ولقد لعبت اللجان الثورية دوراً مهماً في العمليات السياسية في ليبيا خلال العقود الماضية، حيث أصبح هناك خطان متوازيان للسلطة في ليبيا، الأول هو سلطة الشعب الممثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام، ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة. والثاني هو سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي من القذافي والأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية، التي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية ولها سلطات أوسع وأقوى. واستطاعت في كثير من الأحيان أن تستغل المواجهات مع القوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على المزيد من السلطة والنفوذ داخليا وخارجيا(١٤).

وقد حالت صورية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقة في شؤون الحكم. حيث قدرت إحدى الدراسات حجم العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح من (٥٠-٨٠ %) ممن لهم حق المشاركة. كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد والإفساد الذي ضرب كافة جوانب المجتمع بما في ذلك أعلى مستويات النظام، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام(١٥).

فعلى الرغم من الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن (٢٠٠ مليار دولار) من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع

العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته. ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة هي: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي. علاوة على ما بدده العقيد القذافي وأولاده من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب. مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة[١٦].

نشر موقع ويكيليكس تقارير قالت أن القذافي يتصدر قائمة أثرياء الزعماء العرب بثروة تقدر بـ(١٣١ مليار دولار)، وهي ثروة تقارب ستة أضعاف ميزانية ليبيا للعام ٢٠١١ البالغة (٢٢ مليار دولار). وتقول التقارير إن معظم استثمارات القذافي في ايطاليا بسبب العلاقة الوثيقة التي تربطه برئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني، وهو يمتلك نحو (٥%) من كبرى الشركات الإيطالية، كما يمتلك أسهما في نادي يوفنتوس وشركة نفط "تام أويل" وشركات تأمين واتصالات وشركات ملابس شهيرة. وتقدر الإحصاءات أن ثروة العقيد القذافي يمكن أن تسد حاجة العالم العربي الغذائية التي تقدر بين (٢٠ و٢٥ مليار دولار) مدة ثلاث إلى أربع سنوات[١٧].

٣- قمع المعارضة:

تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعربت الأولى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء ألقسري وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا. وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠ أنه: (ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات قدراً يذكر من التسامح إزاء المعارضة. وعوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

واستمر احتجاز معتقلين سابقين في معتقل خليج جوانتنامو، كانت السلطات الأمريكية قد أعادتهم إلى ليبيا، وقبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة. ولم يتضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظل جهاز الأمن الداخلي، الذي كان ضالعاً في هذه الانتهاكات، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب)[١٨].

تعرض المعارضون للنظام والنشطاء السياسيون الشباب إلى السجن بدون محاكمة وعدم الكشف عن مصيرهم، وعدم تمكن الشخص من الدفاع عن نفسه أمام القضاء، فضلاً عن وجود مراكز احتجاز سرية وغير موثقة وغير قانونية[١٩].

٤- **عدم وجود رؤية جديدة للتغيير**: في الملتقى الأول للفعاليات الشبابية والذي انعقد في ٢١ آب/ أغسطس في سرت عام ٢٠٠٦ في ذلك الملتقى ألقى سيف الإسلام[٢٠] خطابه غير التقليدي الذي أعلن فيه عن مشروع متكامل للإصلاح تحت عنوان "معا من أجل ليبيا الغد". هذا المشروع لا يسعى إلى تغيير النظام السياسي في ليبيا أو العمل على تقويضه. فمشروعه الإصلاحي يغلب عليه الطابع التنموي والاقتصادي. فهو يطرح رؤية لليبيا المستقبل تمتد حتى عام ٢٠١٩، أي عند بلوغ "الثورة" عامها الخمسين (اليوبيل الفضي). ويقوم عليها مشروعه الإصلاحي في ما يأتي:

يحتوي هذا المشروع على مجموعة أهداف وبرامج في عدة مجالات وقطاعات حيوية أهمها: التعليم، الصحة، أجهزة الأمن، المؤسسة العسكرية، القضاء، القطاع المالي، ملكية الأرض، قطاع السياحة، الإسكان والتخطيط العمراني، الاستثمار، الإعلام. هذا، فضلاً عن "المبادرة المليونية" التي تعهد بمقتضاها سيف الإسلام بتوفير جهاز حاسوب (كومبيوتر) محمول لمليون من تلاميذ المدارس في ليبيا. ويسير المشروع يدا بيد مع "مشروع

الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية" الذي يمكن أن نعتبره الحلقة الرئيسة في هذا المشروع. ويقوم هذا المشروع أيضا على دراسة أعدت من قبل مجموعة من الخبراء والمتخصصين الليبيين والأجانب تقدمت بها مجموعة فوكس الأمريكية إلى مجلس التخطيط العام الليبي في ٩ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦ تحت إشراف الأستاذ مايكل بورتر من جامعة هارفارد الأمريكية[٢١].

ورغم الآمال التي علقها البعض على المشروع الإصلاحي لسيف الإسلام القذافي ومحاولته تقليص نفوذ اللجان الثورية فيما وصف في بعض الأحيان بأنه صراع بين الإصلاحيين والمحافظين؛ فإن ذلك المشروع واقعيا كان أداة في إطار الصراع من أجل السيطرة على السلطة والنفوذ بين النخب داخل النظام ونظر له كثير من الليبيين نظرة توجس وارتياب بفعل ميراث الفساد والاستبداد الذي عانوا منه جراء ثورة الفاتح وحقبة الحصار الدولي. يؤكد ذلك أن اللجنة الأساسية لمكافحة الفساد التي شكلها القذافي، فشلت في تحقيق غايتها وكانت انتقائية في أداء مهامها، على نحو جعل منها أداة لفرض الوصاية والسيطرة على الكيانات الاقتصادية والمالية المتعاملة مع الشركات الأجنبية، وخضوعها لإشراف الموالين للنظام[٢٢].

٥- **هرمية السلطة:** يعد القذافي أطول حاكم غير ملكي من حيث مدة الحكم في تاريخ العالم أجمع، وأطول حاكم في تاريخ ليبيا منذ أن أصبحت ولاية عثمانية عام ١٥٥١ لكنه مع ذلك يعتبر أنه ليس حاكماً ولا يملك أي منصب، إنما "قائداً" و"زعيماً" فيما يحكم الشعب نفسه بنفسه. كان القذافي إنساناً غريب الأطوار بشكل عام، وكثيراً ما كان يحاول الخروج عن المعتاد في أفكاره، فكان يلقب نفسه بـ (ملك ملوك إفريقيا)، ويدعو إلى دولة متحدة في فلسطين باسم (إسراطين)، كما ألغى التقويم الهجري في ليبيا واعتمد تقويما شمسيا جديداً يبدأ تأريخه من وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ويعتمد تسميات خاصة للأشهر مختلفة عن سائر التقاويم الأخرى، وقد أثار تقويمه هذا انتقادات واسعة في الأوساط العربية، وكانت العلاقات عموماً

متوترة بين القذافي والغرب خلال معظم فترة حكمه، ووصل الأمر إلى حد فرض عقوبات قاسية ضد ليبيا في مجلس الأمن الدولي عام ١٩٨٩، لكن مع ذلك فبعد رفع المجلس لعقوباته في عام ١٩٩٨ عادت العلاقات بين ليبيا والغرب للتحسن بسرعة والتوطد إلى حد كبير، ومن ضمن ذلك دفعه تعويضات بمقدار (٢,٧ بليون دولار) إلى الغرب عام ٢٠٠٣ بسبب التوترات السابقة، ثم تفكيكه لأجهزته النووية وإلغاء برنامجه النووي وإهداء مخططاته ومعداته كافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٢٣].

٦- **نظام الحكم استبدادي:** على الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس عام ١٩٦٩، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم. بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها[٢٤].

٧- **تقلبات في السياسة الخارجية:** فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية حينا آخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم. وعليه فإنه مثلما كانت حركة ضباط يوليو عام ١٩٥٢ في مصر ملهمة لانقلاب عام ١٩٦٩ في ليبيا، كانت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، في

مصر، ملهمة لشباب ١٧ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ في ليبيا، بالثورة والتمرد على النظام الليبي[٢٥].

٨- **وعدم وجود دستور لليبيا** ينظم العمل السياسي، وانتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن والقروض والأراضي[٢٦].

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

١- **البطالة:** إن معدلات البطالة تعدى حاجز الـ(٣٠ %) من حجم القوى العاملة الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمرت مجمدة منذ أكثر من (١٥ عاما) بفعل القانون رقم (١٥) السيئ الصيت، وما زال حتى الآن مستوى دخل الفرد في ليبيا على ما كان عليه في أعوام السبعينات من القرن الماضي[٢٧]. إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخريجين، وعدم اعتماد سلم رواتب مجزٍ يتناسب مع الظروف المعيشية للمواطنين الليبيين[٢٨].

٢- **ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية:** على عكس ما يرى البعض، تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (٦٤) على المستوى العالمي في التنمية البشرية عام ٢٠٠٠، تقدمت إلى المركز رقم (٦١) في تقرير عام ٢٠٠١، ثم المركز (٥٥) في تقرير عام ٢٠٠٩، فالمركز (٥٢) في تقرير عام ٢٠١٠، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الأفريقي في التنمية البشرية. فمن ناحية ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذكور من ٤٦ عام في عام ١٩٧٠ إلى ٧٧ عام في العام ٢٠٠١ وارتفع عند الإناث من ٤٨ عام إلى ٨٠ عام عن نفس الفترة. وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام ٢٠٠٧ نحو ٧٢٩٠ دولارا[٢٩].

٣- سوء الأوضاع الاقتصادية: وفي تقرير نشر في عام ٢٠٠٧، أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي (٧,٥%) والنمو القوي في إنتاج النفط (٤,٧ %) في عام ٢٠٠٦. وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم السنوي إلى حد كبير من مستويات متدنية في بداية عام ٢٠٠٧ إلى حوالي (١١%) في نهاية هذا العام بسبب الزيادة في الأجور العامة وكنتاج لزيادة أسعار الواردات لاسيما الأغذية[٣٠].

٤- الاستثمارات الأجنبية: أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام ٢٠٠٣ للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قدرت تكلفتها بـ(١٥٠ بليون دولار)، لم يحمل كثير تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع ما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقه الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع[٣١].

٥- سوء استخدام عوائد النفط: من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية ومخزونها الطبيعي، ولكن أيضا بجودتها العالمية والواقع إن نصيب ليبيا من عائدات النفط كان منتظما ومتزايدا وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي نوعي لا يقل أهمية عن نظرائه في دول متقدمة، لكن سوء تدبير قطاع النفط كان نقمة على ليبيا حيث استشرى الفساد في كل مفاصله وعز على

المواطن معرفة إيراداته ونفقاته، في ظل غياب مطلق لمؤسسات مراقبة تدبير عائدات النفط وصرفها. لذا ترتب عن سوء تدبير الثروة النفطية وتوزيع عائداتها وعي اجتماعي بالظلم والحرمان من خيرات البلاد[٣٢].

٦- **ازدهار القطاع الهيدروكربونات على حساب القطاعات الأخرى:** سيطرت الهيدروكربونات على الاقتصاد الليبي على امتداد فترة طويلة فساهمت بأكثر من (٧٠ %) في إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد على (٩٥%) من الصادرات، وما يقارب من(٩٠ %) من الإيرادات الحكومية. وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي(٣،٥ %) من احتياطيات النفط الخام العالمية المثبتة. وكان إنتاجها من النفط الخام قبل الثورة يبلغ (٧٧،١ مليون برميل) يوميا ما يعادل (٢%) من الإنتاج العالمي، وقرابة ما يعادل (٢،٠ مليون برميل) من الغاز الطبيعي.

وعقب رفع عقوبات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ اخذ النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات. فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي(٥%) خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٠)، وظل متوسط المعدل السنوي للتضخم في أسعار المستهلك السنوي أقل من (٤%)، ورغم النمو السريع الذي شهدته القطاعات غير الهيدروكربونات، فكانت صادراتها من بين الصادرات الأقل تنوعا في العالم، وكان قطاعها الخاص الصغير معوقا بسبب انتشار السيطرة الكاملة للدولة ونتيجة للإخفاقات المؤسسية المعطلة. ومن ثم ظلت المؤشرات الاجتماعية الضعيفة، وكان توفير فرص العمل محدودا، كما تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة[٣٣].

ثالثا: الأسباب الاجتماعية:

١- **الاختلال الجهوي والمناطقي:** هناك اختلال مناطيقي ما بين المحافظات وولايات الشرق ونظيراتها في الغرب، وهو في الواقع مرتبط بالتشكيل القبلي

والتوظيف السياسي من قبل النظام فلقد كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصاراً على حقبة حكم القذافي، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي في عام ١٩٦٩ في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدراً للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينيات بنحو (٣٠ ألف مهاجر) اتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين العقيد القذافي ونظامه وتلك المدن[٣٤]. فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمردة مناوئة لها، وبالتالي وجب تهميشه وإقصاؤه من توزيع الخيرات والموارد، وعدم إدراجه، بما يكفي في السياسات العمومية وخطط التنمية. لذلك تولد لدى الليبيين في مناطق الشرق وعي بضرورة النضال من أجل رفع الحيف الذي أصابهم، وهو ما يفسر لماذا انطلقت الثورة من هذه الولايات بالذات، قبل أن تمتد إلى باقي الأراضي الليبية[٣٥].

٢- **الاستثمار السياسي للنظام القبلي في ليبيا:** يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليا بامتياز (الورفلة، والمقارحة، والقذاذفة)، بل إنها القبائل الثلاث التي شكلت عصب المجتمع الليبي ورهنت تطوره وحددت في الواقع خريطة العلاقة السياسية بين الحكومة المركزية وأطرافه، إي ولاياته ومحافظاته، لقد تم توظيف النظام القبلي من قبل النظام السياسي ما بعد عام ١٩٦٩، قد خلق شروخا اجتماعية بين القبائل الثلاث المتآلفة، وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع. فلقد ظل ثابتا وبارزا خلال حكم العقيد القذافي اعتماده سياسة فرق تسد، أي ترجيح قبيلة، وهي قبيلته القذاذفة على باقي القبائل، عبر جملة من الممارسات، وفي صدارتها منحها نصيبا أهم واكبر من

عائدات النفط، وفتح المجال لأبنائها في الترقي في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية مقابل تهميش القبائل الأخرى[٣٦].

٣- **حقوق الإنسان في عهد القذافي:** شهد فترة حكم القذافي سجلاً حافلا في مجال انتهاك حقوق الإنسان وزاد قمع الحريات وتقنين الصحافة والرقابة على المطبوعات وزاد سجناء الرأي والسجناء السياسيين وغيبوا وقتل المئات منهم والتنكيل والتهجير بأسرهم وزاد الخوف من أجهزة الأمن والبوليس السياسي. ولا ننسَ فترة الإعدامات الجماعية التي راجت في نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي وراح ضحيتها العديد من طلبة الجامعات والمثقفين وأصحاب الفكر السياسي المناهض لفكر القذافي واعدموا علناً في الساحات والميادين والجامعات[٣٧].

٤- **غياب العدالة الاجتماعية:** وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن وصولا إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف شباط/ فبراير عام ٢٠١١، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. تلك الاحتجاجات فضلاً عن إلى تعارض برامج الإصلاح التي قادها رئيس الوزراء شكري غانم(٢٠٠٣-٢٠٠٦) مدعومة من سيف القذافي، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب، قادت إلى استقالة شكري غانم وتولي نائبه البغدادي المحمودي ذي التوجه المحافظ[٣٨].

وبفعل التقلبات الحادة في السياسات الاقتصادية والمالية المغلفة في أحايين كثيرة بالغموض في أسبابها ونتائجها، أصبح من الصعب على الغالبية العظمى من الفقراء ومحدودي الدخل تقبل الآثار السلبية لعدم المساواة والتفاوت الصارخ في توزيع الثروة إلى جانب الآثار الناجمة عن إحجام الرأسمالية الوطنية في القطاعات الشعبية الخاصة عن المشاركة في

برامج التنمية بفعل القرارات والإجراءات العقيمة التي استهدفت فئة التجار وأصحاب أعمال المقاولات والبناء وشركات القطاع الخاص منذ عام ١٩٧٧ وحتى إعلان تشكيل ما سميت بلجان التطهير في أيار/ مايو عام ١٩٦٩ عندما أعلن القذافي التعبئة العامة وشكل ٨١ لجنة عسكرية من ضباط الجيش كلفت بتنفيذ ما سمي بـ(قانون التطهير) الذي أصدرته المؤتمرات الشعبية وفقا لتوجيهات العقيد اقتحمت بموجبه محال ومكاتب التجار ورجال الإعمال واستولت على ممتلكاتهم من البضائع والسلع وحتى المعروض للتجارة من الذهب وكذلك العملات وأوراق البنكنوت الأجنبية باعتبار إن حملها والتعامل بها جريمة تعرض مرتكبيها للعقوبة التي ينص القانون الخاص في شأنها تصل إلى الحكم بالإعدام. وكنتيجة عكسية لهذه القرارات والقوانين وإجراءات تنفيذها برزت عوامل الفساد السياسي في الغايات المستهدفة من وراء هذه القرارات ثم في إجراءات التنفيذ التي اتخذتها عناصر لجان التطهير هذه ضد المستهدفين من التجار ورجال الأعمال[٣٩].

٥- **التغيير الديموغرافي:** علاوة على ما سبق يمكن الإشارة إلى عامل آخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام وهو التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي(٥٢ %) من مجموع السكان (تحت سن ٢٥ عاما) لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات[٤٠].

٦- **إلغاء النظام القبلي:** وعلى صعيد البعد القبلي يمكن القول إن القذافي في بداية حكمه قد جعل إلغاء نظام القبلية واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في عام ١٩٩٤، ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية. وهو ما ترسخ وازداد وضوحا عام ١٩٩٧ مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بـ(وثيقة الشرف) التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام. أكثر من ذلك فإنه كثيرا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة. وطوال فترة حكمه الاثنين وأربعين عاما كون القذافي شبكة من المؤسسات المتناحرة، يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لمنع ظهور أي منافس له[٤١].

٧- **التعليم:** وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين (١٥ سنة فأكثر) نحو(٨٨,٣١ %) كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة. وكذلك وجود ١٥ جامعة منتشرة في أنحاء البلاد(مع مراعاة أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها)[٤٢].

٨- **الأمن الاجتماعي:** وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي، بفضل سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للاستقرار فيها[٤٣].

٩- **غياب العدالة الاجتماعية:** إن تدنى مستوى العدالة الاجتماعية في ليبيا وعدم مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية(٤٤).

١٠- **الاحتقانات الشعبية في عهد القذافي:** أبرز ثلاث احتقانات وأحداث شعبية شهيرة في عهد القذافي هي مجزرة سجن أبو سليم عام ١٩٩٦ ومجزرة مشجعي كرة القدم عام ١٩٩٦ ومظاهرات بنغازي عام ٢٠٠٦.

ففي عام ١٩٩٦ قامت أجهزة الأمن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد القذافي بسجن أبو سليم، وهو سجن يؤوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول، ويعد أكثر سجون ليبيا إحكاماً وتحصيناً، وبنقيض باقي سجون البلاد فهو لا يخضع لإدارة وزارة العدل الليبية بل يدار مباشرة من طرف الأمن الداخلي. لكن في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٦ تمرد عدد كبير من السجناء مطالبين بأن يحاكموا بشفافية بدلاً من اعتقالهم قسرياً وبأن يحصلوا على ظروف معتقل أقل سوءاً، تمكن المتمردون من السيطرة على جزء من السجن وطرد الحرس منه، ونتيجة لهذا فقد أطلقت أجهزة الأمن الليبية حملة في ٢٨ حزيران/ يونيو من ذلك العام لقمع التمرد، واقتحمته في ذلك اليوم ميلشيات القذافي مع العديد من القادة الأمنيين البارزين مثل عبدالله السنوسي وموسى كوسا وبعد بعض المفاوضات بينهم وبين المتمردين، بدأت عملية اقتحام المناطق التي يسيطر عليها السجناء باستخدام الرشاشات والقنابل اليدوية، وبذلك بدأت المجزرة، التي قبضوا خلالها على مئات المتمردين وقاموا بتصفيتهم جماعياً، ويقدر عدد ضحاياها بحوالي(١١٧٠ قتيلاً)(٤٥).

وفي عام ١٩٩٦ نفسه حدثت مجزرة أخرى أصغر حجماً في العاصمة طرابلس أيضاً، إذ انتصر نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الاتحادي في إحدى مباريات كرة القدم، فتحمس مشجعو الأهلي وأخذوا بالهتاف ضد النادي الاتحادي وتأييداً للأهلي، وقد كان وقتها الساعدي القذافي حاضراً في المباراة على المنصة الشرفية، فلم ترق له هتافات الجمهور لأنه كان عضواً

في النادي الاتحادي آنذاك، ولذلك أمر قوات الأمن بإطلاق النار على المشجعين فوقعت المجزرة التي راح ضحيتها ٢٠ مدنياً ممن كانوا يهتفون للنادي الأهلي. وقد تسببت هذه المجزرة بإغلاق نادي الأهلي وتجميد نشاط كرة القدم في كافة أنحاء ليبيا لمدة ثلاث سنوات كاملة[٤٦].

وفي بنغازي اندلعت أحداث عام ٢٠٠٦ بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، التي خرج رداً عليها المئات في المدينة في ١٧ شباط/ فبراير واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية بها، وحاول المتظاهرون اقتحام القنصلية فاعترضتهم قوات الشرطة، ثم صعد فتى إلى مبناها وانتزع العلم فأطلقت الشرطة عليه النار، وبذلك بدأ الاشتباك بين المتظاهرين الغاضبين ورجال الشرطة الذي تطور إلى استخدام الرصاص الحي وانتهى بمقتل (١١ متظاهراً) وسقوط ما لا يقل عن (٣٥ جريحاً). وبعد هذه المجزرة تطورت الأحداث، فاندلعت الاحتجاجات مجدداً في اليوم التالي وأحرق المتظاهرون الغاضبون القنصلية الإيطالية بعد أن اتجهوا إليها مجدداً، وخلال فترة أيام ١٨- ٢٠ شباط/ فبراير توسعت دائرة مطالب المحتجين، فأخذوا بالتوجه نحو رموز السلطة بليبيا نفسها، وأحرقوا أربع مقار للشرطة ومبنيي الضرائب والمباحث الجنائية فضلاً عن اقتحامهم لمديرية الأمن في بنغازي، وكانت حصيلة المباني الحكومية التي أحرقوها في آخر الأمر حوالي ٣٠ مبنى. وفي سبيل احتواء هذه الاحتجاجات أعلنت السلطات الليبية الحداد على شهداء مجزرة ١٧ شباط/ فبراير وأقالت وزير الأمن العام بالبلاد، كما اهتمت بنقل عدد من جرحى المظاهرات للعلاج في الخارج. وبعد وصول الاحتقان إلى هذا المستوى على مدى أربعة أيام من التوترات في مدينة بنغازي، انتهت الأحداث بفرض السلطات الليبية لحالة الطوارئ وإعلانها حظر التجوال في المدينة، مع إرسال تعزيزات أمنية إليها من المناطق المجاورة للحرص على عدم تكرار المظاهرات[٤٧].

كما شهدت مدينة غريان في عام ١٩٨٨ انتفاضة ضد أعوان أمين البلدية (أبو زيد دورده) بعد إعطائه الأوامر بإطلاق النار على مواطنين قاموا بالهجوم على قوات الأمن التي تريد الاستيلاء على قطعة أرض ملك مواطن وتخصيصها لأحد أتباع النظام وقتل نتيجة لذلك مواطن وكان ليس له إي علاقة بالموضوع وإثر ذلك انتفض أغلب سكان غريان وقاموا بالهجوم على مركز الشرطة وعلى بيت أبو زيد دورده الذي فر إلى طرابلس وقام القذافي بإرسال كتيبة أمنية إلى غريان وقام بقمع المتظاهرين ونقل جميع الأمانات إلى جادو(٤٨).

كما شهدت مدينة البيضاء في١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٦ احتجاجاً عارمة أثناء احتفال انقلاب ١٩٦٩ أو ما يعرف الفاتح، وقام بعض المواطنين بالهجوم على عربات بها دبلوماسيين والقذافي احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية بالمدينة، مما أدى إلى كسر نوافذ السيارات ولم يصاب على أثرها إي شخص(٤٩).

أخرها شهدت مدينة يفرن في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨ والتي تعد حاضرة أمازيغ ليبيا احتجاجات كبيرة بعدما قامت مجموعة لسيف الإسلام نجل القذافي باقتحام المدينة ومداهمة لعدد كبير من منازل الناشطين حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية مما أثار غضب أبناء المدينة وتم حصار المدينة وقطع الكهرباء والاتصالات عنها وهدد القذافي بقصفها بالطائرات(٥٠).

المبحث الثاني: أولا: الثورة الليبية:

طالما اعتبر القذافي نفسه "قائد ثورة" ومؤيدا للكثير من حركات التحرر، مثل حركة الباسك في إسبانيا والحزب الجمهوري الأيرلندي والبوليساريو والفصائل الفلسطينية، كما شكا كثير من الأنظمة العربية والأفريقية من دعمه وتمويله لحركات تمرد ومحاولات الانقلاب فيها، لكنه مع ذلك قمع

بقوة الحديد والنار كل المعارضين لنظامه، تماما مثل ما حدث في سجن أبو سليم عام ١٩٩٦ حين قتل أكثر من (١٢٠٠ سجين) رميا بالرصاص[٥١].

كانت بداية الثورة الليبية حينما أنشأ الناشط (حسن الجهمي) المتخصص في مجال المعلوماتية في ٢٨ كانون الثاني/ يناير صفحة على موقع الفيسبوك الاجتماعي تدعو إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا يوم ١٧ شباط/ فبراير في ذكرى أحداث مدينة بنغازي عام ٢٠٠٦، وللتخلص من الفقر والتعبير عن حقوق الشعب الطبيعية حسب وصف صاحب الصفحة لوظيفتها. وسرعان ما بدأت صفحته بالانتشار، وبدأ بتشكيل شبكة اتصالات مع ناشطين آخرين في البيضاء وبنغازي وطرابلس يدعون إلى انتفاضة مشابهة في البلاد. وقبل بدء الثورة بيوم واحد ألقت السلطات الليبية القبض على المحامي فتحي تربل في بنغازي المعارض لنظام القذافي والمسؤول عن قضية أهالي ضحايا مجزرة سجن أبو سليم في القضاء، فضلاً عن عدة ناشطين آخرين بينهم (فرج الشراني)، مما أعتبر الشرارة الأولى الفعلية للاحتجاجات الليبية ومفجرها الرئيسي[٥٢].

وسرعان ما ارتفع عدد المدن المحتجة خلال يومين فقط إلى ١٦ مدينة، إذ بلغت المظاهرات مدن بنغازي والبيضاء وطبرق ودرنة وأجدابيا والمرج وطبرق والقبة وشحات وسبها والزنتان والزاوية ونالوت وجادو والرجبان ويفرن وطرابلس (في تاجوراء وسوق الجمعة وفشلوم وجنزور[٥٣].

قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة للقذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالقذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة.

وعلى الصعيد الدولي صدر أول قرار رسمي بشأن الأحداث في ليبيا من مجلس الأمن الدولي، إذ أصدر قرار المجلس رقم ١٩٧٠ الذي فرض عدداً من العقوبات على نظام القذافي وقياداته وأسرته وأدان بشدة قمع الاحتجاجات، فأدان لقذافي بدوره القرار واعتبر أنه باطل ورفع بشأنه مذكرة إلى محكمة العدل الدولية. ومع هذا التطور الدولي جاء تطور محلي كبير آخر، إذ شهد في ٢٧ شباط/ فبراير الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في شرق ليبيا بالمدن التي سيطر عليها المحتجون، الذي أكد أن تشكيله كان بالتعاون مع قيادات الثوار في جميع مدن البلاد، وأن لديه مجالس في كافة المدن وليس من الوارد عنده بأي شكل تقسيم ليبيا، فيما أعلن ناشطون في غرب البلاد أن مدن الغرب تضع نفسها تحت إدارة المجلس الانتقالي(٥٤).

بدء الصراع المسلح حيث حمل الثوار في ١٧ شباط/ فبراير الأسلحة النارية للمرة الأولى، إذ كان ذلك في مدينة البيضاء ومحيطها عندما انشقت "كتيبة الجارح" التابعة للحرس الجمهوري الليبي وبدأ جنودها بتبادل إطلاق النار مع الجنود الموالين للعقيد القذافي، وبذلك اندلعت معركة البيضاء، فأخذ ثوار البيضاء السلاح من بعض مخازن الذخيرة واتجهوا به إلى موقع كتيبة الجارح في مدينة شحات المجاورة للبيضاء ولمساندة المنشقين بالقتال، ومن ثم إلى مطار الأبرق الذي دارت به معارك، حيث تمكنوا الثوار من الاستيلاء على بعض الطائرات التي حطَت فيه، وتدمير مهابط المطار في ١٨ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ ولاحقاً في ٢١ شباط/ فبراير هاجمت كتائب القذافي المطار لانتزاعه من أيدي الثوار، لكنهم نجحوا في إسقاط طائرة عمودية، فنشب أول اشتباك مسلح في الثورة الليبية وبعدها تكرر الأمر مرة أخرى في ٢٨ شباط/ فبراير بمدينة مصراتة، حيث دافع الثوار بالأسلحة أيضاً عن المدينة التي تعرضت لهجوم آخر من طرف كتيبة خميس القذافي(٥٥).

قام المجلس الانتقالي بتشكيل جيش رسمي له للمرة الأولى هو جيش التحرير الوطني الليبي، حيث أفاد عسكريون بوجود متطوعين ومنشقين من الجيش والأمن يشكلون معاً وحدة عسكرية لنزع سيطرة القذافي عن باقي ليبيا(٥٦).

اندلعت المعارك المسلحة الحقيقية للمرة الأولى بليبيا في ٢ آذار/ مارس عندما اجتاحت ٥٠٠ آلية عسكرية من كتائب العقيد القذافي مدينة البرقة، فبدأت بذلك معركة البريقة الأولى التي انتهت بعد عدة ساعات بتمكن الثوار من صد الكتائب في اشتباكات استخدم الثوار خلالها الأسلحة النارية الخفيفة. وبعد هذه المعركة توجه آلاف الثوار من أجدابيا إلى البريقة لمساندة المقاتلين هناك. وقد قصفت كتائب القذافي مدينتي أجدابيا والبريقة بعد هذه الأحداث وفي ٤ آذار/ مارس سيطر الثوار على بلدتي العقيلة وغراميد وزحفوا منهما إلى مدينة رأس لانوف نتيجة لسماعهم عن انشقاقات في صفوف الكتائب بها، وسيطروا عليها بعد معركة عنيفة في المدينة(٥٧).

في ١٦ آذار/ مارس تقدمت الكتائب شرقاً لكي تبدأ معركة أجدابيا الأولى، واندلعت فيها طوال هذه الأيام الثلاثة اشتباكات عنيفة جداً حاصرت الكتائب خلالها المدينة وقصفتها بالمدفعية براً والسفن بحراً والطائرات جواً، فيما استخدم الثوار بدورهم الطيران الحربي للمرة الأولى وأغرقوا باستخدامه ثلاث سفن فضلاً عن تفجير العديد من الآليات العسكرية(٥٨).

في تلك الإثناء جرى تدخل دولي متفاعل مع الأزمة، صدر القراران الدوليان رقما ١٩٧٠ و١٩٧٣، والذي تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، وهو الأمر الذي حد كثيرا من قدرات النظام الليبي في استخدام قواته الجوية، وحرم قواته البرية من غطائها الجوي. وعلى الرغم من ذلك لم تنجح قوات المعارضة في حسم الصراع لصالحها في ظل افتقارها للجنود المدربين والعتاد مقارنة بقوات النظام، حيث جرى

التذرع ابتداءً بنص القرار ١٩٧٠ لمنع توريد السلاح إليهم في مساواة نظرية بينهم وبين النظام، كما تمسك حلف شمالي الأطلسي "الناتو" بالتطبيق الحرفي للقرار ١٩٧٣، والذي لا يسمح بأكثر من حماية المدنيين، مع محاولة إنهاء الصراع بتسوية سياسية معينة. وفي ظل ذلك التوازن وصلت المسألة إلى ما يشبه حالة الجمود في أرض الواقع(٥٩).

في ٢٦ آذار/ مارس وتحت وطأة قصف دولي استمر أسبوعا كاملاً على قوات القذافي أجبر على التقهقر عبر الساحل الليبي والانسحاب من مدنه واحدة تلو الأخرى، وهنا انطلق الثوار من أجدابيا بعد انتصارهم فيها لكي يبسطوا سيطرتهم على البريقة فالعقيلة فرأس لانوف فبن جواد، بل إن أنباءً أفادت بانسحاب بعض آليات الكتائب من سرت نحو العاصمة طرابلس وفي صباح ٢٨ آذار/ مارس تابع الثوار تقدمهم فسيطروا على بلدة النوفلية. وخلال تقدمهم سرعان ما فوجئ الثوار بكمين نصبته لهم كتائب القذافي في منطقة الوادي الأحمر على مسافة ٣٠ كم شرق سرت، وتحت وطأة هذا الهجوم أجبر الثوار على التراجع مسافة ١٠٠ كم حتى مدينة بن جواد لكي تبدأ معركة بن جواد الثانية، حيث أبدى الثوار مقاومة في وجه الكتائب التي بدأت بمعاودة تقدمها لاستعادة ما فقدته. لكن لم تستمر المعركة طويلاً، فبحلول نهاية ٢٩ آذار/ مارس سقطت بن جواد في أيدي كتائب القذافي، وانتقلت بذلك المعارك إلى رأس لانوف، لكن سرعان ما سقطت تلك الأخرى في ٣٠ آذار/ مارس بعد معارك قصيرة.

في ٣١ آذار/ مارس بلغت كتائب القذافي مدينة البريقة خلال تقدمها على طول ساحل البلاد الشرقي، وبذلك استعادت كل الأراضي التي كانت في يدها قبل بدء المعارك المسلحة، ثم شرعت في دخول البريقة نفسها، وبذلك بدأت معركة البريقة الثالثة، وبعد وقت قصير انسحب الثوار مهزومين إلى أجدابيا شرقاً للاستعداد لصد زحف الكتائب المتنامي هناك. وفي الأول من نيسان/ أبريل عاودت الكتائب التقدم نحو أجدابيا، لكن الثوار صدوها

على الرغم من عدم تمكنهم من العودة إلى البريقة، وفي ٢ نيسان/ أبريل عاد الثوار أخيراً إلى البريقة وبسطوا سيطرتهم على معظمها بعد اشتباكات عنيفة. لكن مع ذلك فقد أجبر الثوار على الانسحاب من البريقة تماماً تحت وطأة القصف العنيف في ٥ نيسان/ أبريل. وفي مصراتة، تسبب قصف عنيف واشتباكات على مداخل المدينة الشرقية والغربية والجنوبية داما أكثر من أسبوع من ٢٧ آذار/ مارس إلى ٤ نيسان/ أبريل، لكن مع ذلك فقد تمكن الثوار من صد جميع هجمات الكتائب أما في الجبل الغربي فقد أحكمت كتائب القذافي في ٤ نيسان/ أبريل سيطرتها على مدينة غريان ومنطقتي ككلة وتاغمة، فيما اشتبكت مع الثوار في مدينتي القلعة ويفرن، وأما الزنتان فاستمر حصارها مع قصف مدفعي متقطع من طرف الكتائب واستمرت الاشتباكات حول يفرن والحصار والقصف في الزنتان بعد ذلك لمدة يومين حتى ٥-٦ نيسان/ أبريل، سيطر الثوار على منطقة ككلة، فيما استمرت حملات الاعتقالات ضد الثوار في مدينتي الزاوية وزوارة منذ قمع الكتائب انتفاضتيهما قبل شهر تقريبا[٦٠].

بعد انتهاء معركة البريقة بانتصار كتائب القذافي، بدأت هذه بالتقدم شرقاً بادئة معركة أجدابيا الثانية، لكن لم تدم المعركة طويلاً في ٧و٨ نيسان/ أبريل دارت اشتباكات خفيفة حول أجدابيا، لكن الكتائب لم تستطع حتى بلوغ مشارف المدينة، ومع ذلك فقد تركها معظم سكانها خوفاً من اندلاع المعارك، فتحولت إلى مدينة شبه مهجورة. وفي ١٠ نيسان/ أبريل تجددت المعارك، واستخدم الثوار خلالها مروحيتين عسكريتين للمرة الأولى فضلاً عن طائرة، غير أن المروحيتين دمرتا خلال المعارك، وأما الطائرة فأوقها حلف الناتو قبل وصولها ساحة المعركة عملاً بالحظر الجوي لكن مع ذلك فبنهاية اليوم كان الثوار قد أحكموا سيطرتهم على مدينة أجدابيا وطردوا الكتائب منها بالكامل، وبذلك انتصروا في معركة أجدابيا الثانية. بانتهاء هذه

المعركة، دخلت المعارك على جبهة شرق ليبيا حالة من الجمود غير المسبوق ببدء صراع البريقة وأجدابيا(٦١).

وفي ٣٠ نيسان/ أبريل شن حلف الناتو غارة جوية على مسكن القذافي في باب العزيزية في العاصمة طرابلس قصفه خلالها قصفاً عنيفاً وفي اليوم التالي، أعلنت السلطات الليبية مقتل سيف العرب القذافي أصغر أبناء القذافي وثلاثة أحفاد آخرين للقذافي نفسه جراء الغارة، وكان يبلغ عمره آنذاك ٢٩ عاما(٦٢).

وفي ٨ أيار/ مايو بدأ الثوار ما أسموه "انتفاضة" هي الأولى من نوعها منذ شهور في ضواحي العاصمة طرابلس ضد نظام القذافي، وعلى الرغم من إفاداتهم هذه فإن التلفزيون الليبي نفى في المقابل قطعياً هذه الأخبار وصرح مسؤولون بأن الوضع في العاصمة هادئ تماماً. ووفق مصادر الثوار فقد بدأت الأحداث عندما انشق ضباط من الأجهزة الأمنية في المدينة وسلموا ما يملكونه من أسلحة خفيفة إلى الثوار، فاستخدمها هؤلاء ضد كتائب القذافي، وبذلك اندلعت الاشتباكات في عدة مناطق من طرابلس بينها جنزور في الغرب وتاجوراء في الشرق، ودفع ذلك الكتائب إلى فرض حالة استنفار أمني في العاصمة، وأدت المعارك إلى سقوط قتلى وجرحى بين كلا الطرفين وبحلول ١٠ أيار/ مايو أعلن الثوار أنهم تمكنوا من رفع علم الاستقلال في قاعدة معيتيقة الجوية شرق طرابلس(٦٣).

وفي ١١ أيار/ مايو أعلن الثوار الليبيون سيطرتهم على مطار مدينة مصراته وأنهم باتوا يحاصرون جيوب المقاومة المتبقية لكتائب القذافي في مواقع مختلفة من المدينة في أعقاب معركة عنيفة استمرت لعدة أيام دارت رحاها حول المطار، وبذلك أطبق الثوار سيطرتهم على مصراتة بعد شهور من القتال، ثم بدؤوا سريعاً بالتقدم وراءها خلال الأيام التالية باتجاه الجنوب نحو تاورغاء والغرب نحو زليطن. وفي ٢٠ أيار/ مايو الليلة ذاتها شن الناتو

غارات عنيفة على موانئ ليبية عدة في طرابلس والخمس وسرت، انتهت بإغراق ٨ سفن عسكرية ليبية تابعة للقذافي وفق بيانات الحلف الرسمية(٦٤).

كان رد الفعل الدولي على حملة قمع القذافي سريعاً. ففي ٢٥ فبراير/شباط أدان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الانتهاكات "الجسيمة والمنهجية" في ليبيا وطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق. في اليوم التالي أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٧٠، بفرض حظر على الأسلحة وعقوبات على القذافي وعدد من أفراد أسرته وحكومته، مع إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. أعطى القرار للمحكمة اختصاص نظر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا منذ ١٥ فبراير/ شباط. في يونيو/ حزيران أصدر قضاة المحكمة الجنائية الدولية أوامر توقيف بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد ثلاثة هم القذافي ونجله سيف الإسلام ورئيس مخابرات القذافي وصهره عبدالله السنوسي(٦٥).

وفي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر، بعد أسابيع من القتال الضاري في سرت، قبضت قوات المجلس الانتقالي على العقيد القذافي ونجله المعتصم(٦٦). يظهر من مقاطع الفيديو للواقعة أنه قد تم إعدامهما بعد القبض عليهما. قال المجلس الانتقالي إنه سيشكل لجنة للتحقيق في تلك الوفيات(٦٧).

وبعد قتال شرس وعنيف ومعارك ضارية بين الثوار الليبيين وحلف الناتو من جهة وبين كتائب القذافي من جهة أخرى. انتصرت الثورة الليبية بالتدريج وكان آخر معاقل القذافي مدينة سرت ومثل سقوطها نجاح الثورة الشعبية الليبية التي انطلقت ضد كل أشكال الظلم والاستبداد والقمع والتعذيب والترهيب الذي عاناه الشعب الليبي تحت حكم القذافي(٦٨).

الدول المشاركة في الضربات الجوية: بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٩٧٣ القاضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، تداعت دول غربية وعربية وأحلاف عسكرية لتنفيذ القرار ألأممي. وأطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار إسم

فجر أوديسا على العمليات التي بدأت في ١٩ آذار/ مارس عام ٢٠١١. الدول نفذت عمليات: الولايات المتحدة: تمتلك طائرات من طراز "أف ١٥" و"أف ١٦" في قاعدة "سيغونيلا" بجزيرة صقلية، وحاملة المروحيات "باتان" وسفينتي، فضلاً عن امتلاكها مدمرتين في شرق المتوسط، هما "باري" و"ستاوت"، وكلتاهما مجهزة بصواريخ "توماهوك. فرنسا: تملك مائة طائرة مطاردة، من طراز "رافال" و"ميراج" ٢٠٠٠، وطائرات "رادار أواكس"، وتوجد حاملة مروحيات من طراز "ميسترال" في المنطقة، ووضعت القواعد الجوية في كورسيكا وتشاد في حالة استنفار، وربما استخدمتها كنقطتي تموين، كما أرسلت حاملة الطائرات "شارل ديغول" نحو السواحل الليبية بريطانيا :نشرت طائرات قتال من طراز "تورنيدو" و"يوروفايتر"، المعروفة بإسم "تايفون "في القواعد القريبة من ليبيا(٦٩).

الدول العربية: مصر: خصصت قاعدة مرسى مطروح الجوية القريبة من ليبيا محطة للتزود بالوقود. السودان: قدم السودان دعم عسكري سري للثوار من خلال إرسال عناصر من الجيش السوداني. لتدريب الثوار وأرسل السودان عدد من الأطباء والفنيين والأدوية إلى بنغازي للمساهمة في عمليات إنقاذ الجرحى والمصابين، وقد اعترف السودان بالمجلس الانتقالي بشكل علني، ويذكر أن ليبيا تحت حكم العقيد القذافي كانت توفر العتاد العسكري والإيواء لمتمردي دارفور الذين يحاربون الحكومة السودانية الإمارات: أرسلت سربين من الطائرات المقاتلة، فضلاً عن طائرات "أباتشي" و"شينوك" وطواقمها في البحث والإنقاذ. قطر: نقلت تجهيزات وقوات عبر أسطولها من طائرات "سي ١٧" و"سي ٣٠"، وأرسلت طائرات إغاثة. الكويت :أعلنت دعمها لوجستيا (الإمداد والتموين) لقوات حلف شمال الأطلسي الناتو، كما كانت الكويت ثاني الدول العربية التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الأردن: تقوم الأردن بتقديم الدعم اللوجيستي وتوفير الأدوية ونقل المصابين للأراضي الأردنية ليتلقوا كافة أنواع العلاج، كما اعترف الأردن

بالمجلس الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الليبي. المغرب: مستشفى ميداني في تونس(٧٠).

وفي ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١ أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة لنظام القذافي. وأعلن عن تشكيل حكومة انتقالية جديدة وعن خطط لإجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٣ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢ والغاء تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١١ لإفساح الطريق أمام عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعها الطبيعي(٧١).

ثانيا: المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا:

عقد المجلس الوطني الانتقالي اجتماعه الأول في ٥ آذار/مارس عام ٢٠١١ بمدينة بنغازي المقر المؤقت حتى تحرير طرابلس عاصمة ليبيا المقر الدائم للمجلس وبرئاسة مصطفى محمد عبد الجليل وبحضور كل من عثمان سليمان المقيرحى عن منطقة البطنان، وعاشور حمد بو راشد عن منطقة درنة، وعبدالله موسى الميهوب عن منطقة القبة، واحمد الزبير أحمد الشريف عن السجناء السياسيين، وأحمد عبد ربه العبار، وفتحي البعجة، وعبد الحفيظ عبد القادر غوقة عن منطقة بنغازي، وفتحي تربل، وسلوى الدغيلى عن الشباب والمرأة. وانتهى المجلس إلى القرارات الآتية:-

١- يؤكد المجلس على أن الدور الأهم الذي قام به الشباب كان هو ركيزة وأساس ما نحن عليه من تصميم مطلق على تحقيق الهدف وهو إزاحة النظام، ومن ثم فإن تواجدهم الفاعل داخل المجلس سيكون هو الترجمة الفعلية الصادقة لنبض وحركة ثورة الشباب في كل شوارع مدن وقرى ليبيا.

٢- يعلن المجلس بأنه هو الممثل الوطني الشامل لكل مناطق ومدن ليبيا بكافة قواها وتياراتها، وبمختلف توجهاتها، وأن عضويته مفتوحة لتمثيل

الكل. وقد وصلت أسماء ممثلي مناطق أجدابيا والزنتان ومصراته والزاوية وزوراه ونالوت والجبل الغربي وغات والكفرة وسيعلن عنها فور تحرير كامل التراب ونحن في شوق لتسمية مندوبي طرابلس ومناطق الوسط والجنوب للتمثيل في المجلس.

٣- يعلن المجلس اختياره السيد عمر الحريري عضوا بالمجلس لإدارة الشئون العسكرية لحفظ أمن وسلامه البلاد.

٤- كما يعلن المجلس عن تشكيل فريق تنفيذي لإدارة الأزمة والتعامل مع الوضع الحالي يختص بكل الأمور التنفيذية والتعامل مع الخارج برئاسة الدكتور محمود جبريل إبراهيم الورفلى وتسمية الدكتور علي عبد العزيز العيساوي مسؤولا عن الشئون الخارجية للبلاد وستتم إضافة أعضاء لتسيير أهم القطاعات الحيوية بعد التشاور بين رئيس هذا الفريق والمجلس الوطني الانتقالي. وقد أكد المجلس على تفويض الدكتور محمود جبريل والدكتور على العيساوي للتفاوض والاتصال بكافة القنوات الدولية للحصول على الاعتراف الدولي بهذا المجلس ولهم حرية اتخاذ أي إجراء بالخصوص(٧٢).

لقد تقرر تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ليكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة التي أسفرت عن سقوط مدن بشرق البلاد ومناطق أخرى في أيدي المتظاهرين. ويهدف المجلس لتأكيد سيادة الشعب الليبي على كامل أراضيه، وقد جاء استجابة لمطالب الشعب الليبي وتحقيقا لإرادته الحرة التي صنعت الثورة الشعبية الحالية وحفاظًا على وحدة الشعب والوطن(٧٣).

مهام المجلس يهدف المجلس للاضطلاع بالمهام الآتية:

١- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

٢- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

٣- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

٤- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
٥- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
٦- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
٧- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها[٧٤].

هيكلية المجلس:

١- يتكون المجلس من ثلاثين عضوا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي على ألا تقل عضوية الشباب فيه عن خمسة أعضاء.
٢- يختار المجلس من بين أعضائه رئيسا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية.

مقر المجلس المقر الدائم للمجلس طرابلس العاصمة، على أن يتخذ له مقرا مؤقتا بمدينة بنغازي إلى حين تحرير العاصمة.

آليات للمجلس تحديد آلية اجتماعاته الدورية والطارئة واتخاذ قراراته بما يخدم مصلحة الشعب الليبي، وبما لا يخالف مطالب الشعب التي أعلن سقفها في ثورة ١٧ فبراير بإسقاط نظام العقيد القذافي وإقامة دولة مدنية دستورية ديمقراطية. بناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة تم اختيار مصطفى عبد الجليل رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت وعبد الحفيظ عبد القادر غوقة نائبا له وناطقا رسميا بإسم المجلس[٧٥].

تم تسمية أعضاء المجلس عن مناطق البطنان والقبة وبنغازي وتم التحفظ على أسماء أعضاء المجلس من مناطق أجدابيا والزنتان ومصراته ونالوت وغات لدواعي أمنية، كما نوه المجلس أنه الجهة الاعتبارية الوحيدة

الممثلة للشعب الليبي والدولة الليبية ويدعو جميع دول العالم للاعتراف به والتعامل مع على أساس الشرعية الدولية. كما نوه المجلس أنه يحترم جميع الاتفاقات الدولية والإقليمية الموقعة من قبل الحكومة الليبية السابقة، كما يؤكد على تطلعه لأن تلعب ليبيا دوراً مميزاً في إرساء السلم والأمن العالميين(٧٦).

أعضاء المجلس:

ومن أبرز أعضاء المجلس الانتقالي الليبي مصطفي عبد الجليل وهو رئيس المجلس الوطني الانتقالي، ولد عام ١٩٥٢، في مدينة البيضاء شرق ليبيا درس العلوم الشرعية الإسلامية(القانون) حيث أصبح عميداً للكلية عام ١٩٧٥. ثم مساعد للنائب العام في مدينة البيضاء، كما عين قاضيا عام ١٩٧٨، وكان أمين محكمة الاستئناف في البيضاء، وشغل مؤخرا وزير العدل. وعبد الحفيظ غوقة: نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي والمتحدث الرسمي باسمه ونقيب محامي ليبيا في اتحاد المحامين العرب. وهو نجل السياسي والدبلوماسي الليبي عبد القادر غوقة أمين المؤتمر القومي العربي العام. إبان ثورة ١٧ فبراير، كان عبد الحفيظ غوقة الوجه الإعلامي للمجلس الوطني الانتقالي الذي يرأسه وزير العدل السابق مصطفى عبد الجليل. وعرف قبل ذلك في عهد القذافي ناشطاً حقوقياً في القضايا العامة مثل مجزرة أبو سليم وغيرها. وفتحي تربل: وهو متحدث باسم الشباب في المجلس الوطني الانتقالي وهو محامٍ ليبي تولى قضية الدفاع عن الأهالي في مجزرة سجن أبو سليم التي ارتكبها نظام العقيد القذافي"في ليبيا عام ١٩٩٦ وراح ضحيتها(١٢٠٠ سجين)، قامت السلطات الليبية باعتقاله في ١٥ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ عشية الموعد المحدد لانطلاق الاحتجاجات الليبية في ١٧ شباط/ فبراير عام ٢٠١١، فكان اعتقاله بمثابة الشرارة التي ألهبت الثورة. ثم أطلقت السلطات سراحه في ١٦ شباط/

فبراير عام ٢٠١١ بعد خروج مظاهرات في بنغازي تندد باعتقاله. وزبير الشريف: أحد السجناء السياسيين أعتقل عام ١٩٧٣، نتيجة مؤامرة سجن خلالها ٣١ سنة، خريج الكلية العسكرية في العراق عام ١٩٥٨، وهو عضوا بالمجلس الوطني الانتقالي. وعمرو الحريري: مسئول الشؤون العسكرية أمام المجلس الوطني الانتقالي. وفتحي البعجة: مسؤول الشؤون السياسية حاصل على الدكتورة في مجال العلوم السياسية من جامعة المغرب، كان في الفترة السابقة عضواً في هيئة التدريس في جامعة قاريونس. عضوا في المجلس الانتقالي مسؤول عن اللجنة والشؤون السياسية الاستشارية في بنغازي. وسلوى الدغيلي: تتولى مسؤولية الشؤون القانونية حاصلة على دكتوراه في القانون الدستوري تدرس في أكاديمية الدراسات العليا في بنغازي، وهي عضو في المجلس الانتقالي مسؤولة عن الشؤون القانونية والاستشارية، كما أنها ممثلة للنساء. وعبدالله الموهوب: حاصل على الدكتورة من فرنسا عمل سابقاً عميداً لكلية القانون في جامعة قاريونس وهو يمثل مدينة القبة. وأحمد العبار: عضو في المجلس الانتقالي ممثل للاقتصاد في بنغازي. وعاشور بو راشد: عضو في المجلس وهو الممثل لمدينة درنة. وعثمان المقرحي: عضو في المجلس وهو ممثل مدينة مصراتة[٧٧].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الثورة الليبية:

بعد نهاية حكم القذافي لليبيا الذي دام ٤٢ عاما تواجه الحكومة الليبية الجديدة والليبيين تحديات صعبة لا يمكن حلها ببساطة وخلال فترة قصيرة. لأن ليبيا لا تمتلك دستوراً تستند عليه ولا نظاماً مؤسساتياً ولا نظام إدارياً متكاملاً ولا بنى سياسية تساعد الحكومة الجديدة على النهوض بواقع ليبيا الحالي، لذا سنسلط الضوء على أهم التحديات التي تواجه ليبيا حاليا وهي كما يأتي:-

أولا: التحديات السياسية: يواجه قادة ليبيا الجدد تحد هائل: بناء دولة تستند إلى سيادة القانون بعد ٤٢ عاماً من حكم أسرة واحدة، مع منع الهجمات الانتقامية في الوقت نفسه، وضمان المحاسبة على انتهاكات جميع أطراف النزاع، وتعزيز خطط المصالحة. جميع هذه العمليات سوف تستغرق وقتاً وسوف تتطلب مساعدات خارجية. لكن أحداث عام ٢٠١١ منحت الليبيين فرصة البدء في هذه العملية الشاقة(٧٨).

١- **الانشقاق المتوقع:** فور رحيل القذافي هناك بوادر الانشقاق في المجلس الوطني الانتقالي. ولعل نذر الانشقاق والاختلاف في الرؤى بدأت بالفعل فور اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس القائد العسكري للثوار، وتطور الخلاف بعد اغتيال يونس إلى إقالة المكتب التنفيذي للمجلس وتعيين مكتب تنفيذي جديد. لقد كان حكم القذافي عاملا مشتركا لمنع نشوب خلافات كثيرة في أروقة السلطة الانتقالية التي تقود الثورة في ليبيا، وعلى الرغم من ذلك نشبت بعض الخلافات، وثمة نقطتان رئيسيتان للانشقاق داخل صفوف المجلس، بعد رحيل القذافي، أولاهما: هي الرؤية السياسية للمرحلة المقبلة. فعلى الرغم من طرح المجلس لخريطة طريق ترسم معالم العملية السياسية فور رحيل القذافي، فإن حالة الارتباك وعدم الاستقرار المؤقت التي تمر بها ليبيا بعد القذافي ستؤثر سلباً في الالتزام بالجدول الزمني المعلن. كما أن

الثورة الليبية أدت لخلق نخب وقوى سياسية لم تكن تبلورت بعد في لحظة تشكيل المجلس كالقوى الإسلامية وقيادات الثوار في مدن الجبل الغربي، وسيكون احتواء هذه القوى والنخب في ثنايا المجلس أحد العوامل التي قد تؤدي لخلافات داخل المجلس الانتقالي، وهو ما يقودنا للنقطة الثانية، وهي تسمية باقي أعضاء المجلس وأسس تسمية هؤلاء الأعضاء.

فالمجلس الوطني الانتقالي تم تشكيله في لحظة حرجة، لم تكن معالم المستقبل فيها واضحة، وكانت ليبيا وقتها في أشد الحاجة لظهور كيان يعبر عن الثورة. ولأسباب تتعلق بتوقيت إعلان المجلس وتركيبة أعضائه، حظي المجلس فور تشكيله بشرعية ثورية وتأييد شعبي من أغلب الثوار.

لكن في مرحلة ما بعد القذافي، طرحت استفهامات حول تسمية باقي الأعضاء، هل ستتم على أساس جغرافي؟، وإن تمت على أساس جغرافي، فهل سيراعى فيها البعد القبلي؟، أم أن هناك أعضاء من باقي أنحاء ليبيا تم الاتفاق والتنسيق معهم منذ بدء تكوين المجلس، ولم يعلن عن أسمائهم لأسباب أمنية كما أشيع من قبل؟. وإذا كان هذا هو الحال، فهل سيحظى الأعضاء الجدد بذات الشرعية أم ستتأثر شرعية المجلس ككل؟ ولمواجهة هذا التحدي، يجب أن يستند المجلس الانتقالي إلى شرعيته ككيان استطاع أن ينسق بين جهود الثوار لاستكمال الثورة على القذافي، وتسيير شئون مدن الشرق الليبي من طبرق إلى بنغازي، وألا يستمد شرعيته من شخوص أعضائه(٧٩).

٢- **قضية المصالحة مع عناصر نظام القذافي:** بعد رحيل القذافي، هناك بقايا من عناصر حركة اللجان الثورية، والكتائب الأمنية، والقبائل الموالية للقذافي التي شاركت في القتال أثناء الثورة. وككل ثورات العالم، ستكون هناك حاجة ملحة للمصالحة بين الثوار ومؤيدي ومناصري القذافي، ولكن التحدي في ليبيا سيكون غياب أو ضعف مؤسسات الدولة والمؤسسات القضائية، كما أن غياب سيادة القانون سيؤثر كثيراً في إمكانية اللجوء

لقنوات شرعية لتحقيق هذه المصالحة. وعلى الرغم من تصريحات مسئولي المجلس الوطني الانتقالي المتعددة حول ضرورة التعامل الحضاري مع مؤيدي القذافي وبقايا نظامه، فإن انتشار السلاح ورسوخ مفهوم وقيم الثأر في الثقافة البدوية بشكل عام قد يشكلا عائقاً أمام دخول هذه التصريحات حيز التنفيذ. تحدي المصالحة يحتاج للعمل سريعاً لبناء مؤسسات قضائية تستند للقانون في التعامل مع الاتهامات الجنائية والسياسية، كما تحتاج هذه المؤسسات لسلطة تنفيذية تكون الذراع القائمة على تنفيذ أحكامها(٨٠).

٣- **قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الجهات الأمنية:** أثناء الثورة انتشر السلاح في ليبيا بشكل غير مسبوق. وفي ظل وجود تحديات تتعلق بشرعية السلطة الانتقالية في البلاد، وقضايا ثأر بين مؤيد ومعارض للثورة، وعدم وجود سلطة قوية لتطبيق القانون وهى كلها أسس لخلافات موسعة سيكون انتشار السلاح بمثابة نذير لوضع أمني وإنساني غير مستقر يسهل تطوره لوضع كارثي. ففي سياق الخلاف السياسي، قد تنشأ تنظيمات سياسية مسلحة، خاصة في ظل وجود تنظيم جهادي كالجماعة الليبية المقاتلة، كما قد تنشأ جماعات تطارد أنصار القذافي، أو جماعات مسلحة من أنصار القذافي تصارع على حقها في البقاء. على الجانب الآخر، نجد معضلة تتمثل في غياب القوة الأمنية التي تعمل تحت مظلة القانون، ومن ثم فالثوار المسلحون باتوا السبيل الوحيدة لتوفير الأمن والأمان لعائلاتهم وذويهم، وهو ما يشير لصعوبة إقناع الثوار بتسليم أسلحتهم خاصة في ظل غياب البديل القانوني، لأن وجودها بحوزتهم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بفرض الأمن. ولهذا، تتطلب مواجهة هذا التحدي درجة من اللامركزية عند إعادة تشكيل الجهاز الأمني، تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا، والتعامل مع متطلبات فرض الأمن في كل منطقة على حدة، ويجب فتح باب التطوع للخدمات الشرطية والأمنية، والاستفادة بتمرس

شباب الثوار على استخدام السلاح وفرض الأمن، ويتطلب ذلك الكثير من التدريب، كما يحتاج لإعطاء الثوار خلفية قانونية(٨١).

وعلى الرغم من الوعود، أخفق المجلس الانتقالي حتى تشرين الأول/ أكتوبر في تأمين بعض مخازن الأسلحة والذخيرة التي هجرتها قوات القذافي. هذه المخازن تشمل صواريخ سام أرض جو وكميات كبيرة من الأسلحة التفجيرية.

الكثير من هذه المواقع تعرض للنهب من قبل مدنيين وجماعات مسلحة. رد المجلس الانتقالي بشكل إيجابي على بعض طلبات منظمات حقوق الإنسان أثناء النزاع وبعده، إذ منح على سبيل المثال لـ(هيومن رايتس ووتش) ومنظمات أخرى حق الدخول إلى مراكز الاحتجاز الخاصة بالمجلس بلا قيد أو شرط. ووعد المجلس الانتقالي علناً باحترام قوانين الحرب والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وتكررت إدانة القادة السياسيين للهجمات الانتقامية. وفي ٢٨ نيسان/ أبريل تعهد المجلس الانتقالي رسمياً بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد والمركبات، ووعد بتدمير جميع الألغام تحت سيطرة قواته(٨٢).

يشار إلى أن مجلس الأمن الدولي كان قد صدق بالإجماع على قرار يمدد لثلاثة أشهر تفويض بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا التي ستكلف أيضا مكافحة انتشار الأسلحة. وينص القرار على أن البعثة ستفوض أيضا مؤازرة ودعم الجهود التي تبذلها ليبيا لمواجهة انتشار الأسلحة والمواد المتصلة بها من الأنواع كافة خصوصا صواريخ أرض- جو المحمولة. وذكر دبلوماسي أوروبي في المجلس أن هذا القرار يسمح بمواصلة دعم المجتمع الدولي لبناء دولة قانون في ليبيا بالتنسيق مع سلطاتها الجديدة ومع احترام سيادتها الوطنية. ويسود قلق متنام حول مخابئ الأسلحة خصوصا تلك المتعلقة بآلاف صواريخ الأرض- جو المحمولة التي خلفها وراءه الزعيم الليبي الراحل القذافي(٨٣) .

٣- **السيطرة على الأوضاع الداخلية:** تدخلت قوات ليبية لإنهاء القتال بين القبائل المتناحرة في صحراء ليبيا الشرقية في مثال نادر على فرض سلطة الحكومة في طرابلس وقتل عشرات الأشخاص خلال عشرة أيام في مدينة الكفرة(بين قبيلتين التبو والزوي) بالقرب من الحدود الليبية مع التشاد والسودان ومصر بعد منافسة طويلة الأمد بين قبيلتين أدت إلى أعمال عنف. ويمثل القتال تحديا جديدا في ليبيا التي تولت السلطة بعد الإطاحة بالقذافي لكنها تجاهد لاستعادة الاستقرار ويعرقلها عدم وجود جيش وطني فعال. وقال يوسف المنقوش رئيس أركان القوات المسلحة الليبية إن التدخل في الكفرة أظهر أن الجيش الوطني الذي تشكل فقط في الآونة الأخيرة أصبح قادرا على فرض النظام والقانون(٨٤).

٤- **معارضة المهجر**: والتي كان لها دور في تحريك الرأي العام العالمي حول الأحداث في ليبيا، كما لعبت دوراً محورياً في بث أخبار الثورة الليبية على شبكات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام الغربية وقد صرح أغلب قادة منظمات معارضة المهجر بتأييدهم ومبايعتهم للمجلس الوطني الانتقالي فور تشكيله، ولكن الخلاف في الرؤية السياسية بين تيارات معارضة المهجر وما طرحه المجلس الوطني الانتقالي سيولد توترات في مرحلة ما بعد القذافي، خاصة أن أغلب هذه التيارات المعارضة تنوي العودة إلى ليبيا لممارسة العمل السياسي بها. وبشكل عام تنقسم معارضة المهجر في ليبيا إلى ثلاثة تيارات رئيسة، ليبرالية وإسلامية وملكية. وفي حين أن التوجه الليبرالي واضح تماماً في الرؤية السياسية للمجلس الوطني الانتقالي، فلا تمثل هذه الرؤية سائر التيارات المعارضة. كما أنه من المتوقع أن تنشب خلافات بين القوى والنخب السياسية التي ظهرت داخل ليبيا خلال الثورة، ومعارضة المهجر فور عودتها لليبيا، خاصة فيما يتعلق بتمثيل تيارات المهجر في المرحلة المقبلة، ومدى شرعيتها داخل المشهد السياسي الليبي. كما ستواجه تيارات معارضة المهجر تحديا أكبر يتمثل في كون

الشعب الليبي شعباً غير مسيس لا يميل لتوجهات أيديولوجية واضحة، نتيجة لغياب التعددية السياسية بكل أشكالها عن ليبيا لسنوات طويلة. وتحتاج ليبيا لمواجهة هذا التحدي لآلية حوار جامعة وديمقراطية تحت مظلة المجلس الوطني الانتقالي الذي يتمتع برصيد من الشرعية داخل ليبيا(٨٥).

٥- **الدور المتوقع للناتو في مرحلة ما بعد القذافي:** إذ أن ثمة غموضا لافتا حول المقابل العسكري والاقتصادي والسياسي الذي سيحصل عليه الناتو في مرحلة ما بعد القذافي، لاسيما بعد مشاركته الفعالة في الحرب. وبشكل عام، نرى أن العبء الأكبر في مواجهة تحديات ما بعد القذافي يقع على عاتق المجلس الوطني الانتقالي الذي يحتاج للتعامل أولاً مع ما يواجهه من تحديات لشرعيته ككيان سياسي، قبل أن يتعامل مع باقي التحديات التي تواجه ليبيا في هذه المرحلة الحرجة(٨٦).

٦- **انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا:** في فترة حكم القذافي لليبيا لم يسمح بقيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية التي قد تشكل مرتكزا للحياة السياسية والمدنية في المستقبل المنظور، مما يعني وجود فراغ كبير في الحياة السياسية والإدارية بعد نجاح الثورة نتيجة قلة الخبرة السياسية والمهنية لدى من سيتولون تسيير شؤون الدولة، فضلاً عن حجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة(٨٧) .

٧- **الافتقار الشديد إلى المؤسسات:** تميزت ليبيا في عهد القذافي بغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، وينظم علاقات السلطة ببعضها البعض، وكذلك غياب البنية البيروقراطية المؤسساتية فضلاً عن غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام، من أحزاب ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. ويشكل هذا تحديا كبيرا للحكومة الليبية الجديدة من أجل تشكيل مؤسسات سيادية

كالجيش الوطني والأمن والمؤسسات العمومية المختلفة، فضلاً عن تهيئة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسية على اختلاف التوجهات(٨٨).

ثانيا: التحديات الاقتصادية:

أهتم المجلس الوطني الانتقالي بالناحية الاقتصادية لليبيا وأول عمل قام به المجلس هو الإعلان عن إلغاء تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية وذلك في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١١ لإفساح الطريق أمام عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعها الطبيعي(٨٩).

١- **النفط الليبي:** نتيجة للصراع هبط إنتاج النفط الخام إلى ٢٢ ألف برميل يوميا في تموز/ يوليو عام ٢٠١١ ولكن سرعان ما تم استئناف الإنتاج في أواخر عام ٢٠١١ حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع. وتأثير النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشات الإنتاج واضطراب الأنشطة المصرفية، وحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة. وفي ظل انكماش الناتج الهيدروكربوني بنسبة(٥٠ %) وفقا للتقديرات، كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام ٢٠١١ أقل بنسبة(٦٠ %) من مستواه عام ٢٠١٠. وقد أدى فقدان دخل الهيدروكربونات في فترة الصراع إلى تخفيض فائض الحساب الجاري في ليبيا وتراجعت قيمة الصادرات من (٩،٤٨ مليار دولار) في عام ٢٠١٠ إلى (٢،١٩ مليار دولار) في عام ٢٠١١، بينما هبطت قيمة الواردات من (٦،٢٤ مليار دولار) إلى (٢،١٤ مليار دولار) خلال الفترة نفسها، ونتيجة لذلك تقلص فائض الحساب الجاري من (٢١ %) من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٠ إلى أقل من (٥،٤%) من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١(٩٠).

وهو يمثل أكبر التحديات في مرحلة ما بعد القذافي، إذ إن القذافي استخدم عوائد النفط بشكل غير متوازن طيلة فترة حكمه، حيث تركزت

التنمية في بقعته المفضلة سرت (الوسط)، وساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب، وهو ما يطرح على المجلس الوطني الانتقالي تحديات فيما يتعلق بكيفية توزيع عوائد النفط بما يرضي جميع الجهات الجغرافية والقبلية[٩١].

وتشير التوقعات إلى حدوث بعض التعافي في النشاط الاقتصادي عام ٢٠١٢، تزامنا مع تحسن الوضع الأمني، وبلغ إنتاج النفط الخام مستوى تجاوز المليون برميل يوميا في مطلع عام ٢٠١٢، ويتوقع وصوله في عام ٢٠١٤ إلى مستوى ما قبل الصراع. ويتوقع تعافي إجمالي الناتج المحلي من غير الهيدروكربونات بحلول عام ٢٠١٢، مدفوعا في الأساس بإعادة الإعمار[٩٢].

٢- **تنويع أنشطة الاقتصاد الليبي:** هناك مجال كبير لتنويع أنشطة لتشمل السياحة والتجارة في ضوء ثراء ليبيا بالمواقع الأثرية ومناخها المتوسطي، وقربها من الأسواق الأوربية الكبرى. وبعد اعتماد البنية التحتية القانونية الأساسية لتنمية القطاع الخاص في عام ٢٠١٠، تتمثل الخطوة التالية في ضمان التنفيذ الفعال للقوانين، وهو ما سيتطلب التنسيق بين الأجهزة المعنية ووجود هيئة قضائية تتميز بالكفاءة والموثوقية. وسيتعين على ليبيا أيضا رفع كفاءة البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطريق والكهرباء مع توجيه الاستثمارات نحو إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية[٩٣].

ثالثا: التحديات الاجتماعية:

مشكلة البطالة: تمثل البطالة تمثل مشكلة هيكلية لاسيما في صفوف الشباب، مما يستوجب تحديد تدابير السياسات والإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تخلق فرص عمل وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة للتوسع في إنتاج الهيدروكربونات تتسم صناعة الهيدروكربونات بكثافة استعمال

رأس المال مما يجعل مساهمتها في النمو التوظيف محدود للغاية، ومن ثم تتمثل التحديات الرئيسية على المدى المتوسط في إعادة توجيه الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات وتعزيز إنشاء فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع[٩٤].

الخاتمة:

استطاعت الثورة الليبية أن تحقق حلم الليبيين في إزاحة نظام القذافي الذي حكم ليبيا بالحديد والنار لمدة ٤٢ عاما. لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ ليبيا والليبيين معا على أمل قيام دولة جديدة تحمل في ثناياها أسس العدل والمساواة والديمقراطية والنزاهة والتقدم والازدهار. ولقد تميزت التجربة الليبية بعدة سمات تفردت بها عن الثورات العربية الأخرى يمكن إجمالها بدورها فيما يأتي:

١- منذ بداية الثورة الليبية فرض على حركة التغيير والاحتجاج التحول السريع عن المسار السلمي إلى حمل السلاح لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين(النظام والمعارضة).
٢- إن طرفي الصراع قد عمدا إلى الاستعانة بأطراف خارجية(المرتزقة، الناتو)، في سعي كل طرف لحسم الصراع لصالحه.
٣- أنه على عكس الحالتين التونسية والمصرية التي أسفرت عن تداعي رموز النظام والدخول في مرحلة البحث عن صيغة جديدة لمرحلة ما بعد النظام التي كانت قائمة شهدت الحالة الليبية جمودا في أرض الواقع في ظل عجز كل طرف عن حسم الموقف لصالحه.
٤- افتقرت الثورة الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها وتدعمها في ظل عدم وجود مثل تلك المؤسسات على الساحة الليبية وعدم مشروعيتها.

٥- أنه على حين اتسم الحوار على شبكة المعلومات في التجربتين التونسية والمصرية بالجدل النظري والنقاش الفكري، فإن الحالة الليبية شهدت غلبة لغة التهديد بالقتل والتصفية في الحوارات التي دارت بين مؤيدي ومعارضي النظام ومواقع التواصل الاجتماعي(الفيس بوك وتوتير)، على نحو يبدو معه أن المعركة الدموية قد بدأت على شاشات شبكة المعلومات قبل أن تنتقل إلى أرض الواقع، كما تشير من طرف إلى درجة المفاصلة بين أطراف الصراع، الأمر الذي ستكون له انعكاساته على مساعي التسوية والحل فيما بعد في ظل تعقد أسباب الصراع.

بعد نهاية حكم العقيد القذافي تواجه ليبيا تحديا آخر هو بناء دولة جديدة فيها دستور تستند فيها على الأسس القانونية والشرعية وإقامة نظام مؤسسات وتكوين نظام إداري وقانوني لإدارة شؤون البلاد وتكوين جيش وطني قوي وبناء نظام اقتصادي واجتماعي جديد...الخ.

Movement Change in Libya

Dr. Kifah Abbas Ramadan Al- Hamdani
Instructor/ Department historical and cultural studies/ Center for Regional Studies/ University of Mosul / Iraq

Abstract

Quickly spread the winds of change to Libya, having swept the movement of change in Tunisia and Egypt and these revolutions has been able to achieve the demands of the Tunisian and Egyptian people to dislodge the ruling system in them, and do a new national government seeks to achieve the demands of the people. And characterized by the Movement Change in Libya as violent and powerful analogy movements change other Arab predecessors, and that led to international intervention to topple the regime in Libya, and thanks to international intervention and insistence of the Libyan people to make a difference could the Libyan people to achieve their demands to dislodge the regime in Libya.

The judgment of the Libyan revolution and evaluate its course in the coming years, it will be through the achievement of its objectives primarily, but more importantly it is a success, which is still waiting for the Libyan people who produced this revolution, is to achieve political and economic demands and social which they sacrificed.

الهوامش

(١) معمر القذافي: اسمه الكامل هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي، من قبيلة القذاذفة. ولد في أسرة محافظة بدوية في ٧ تموز/ يوليو عام ١٩٤٢ في قرية اسمها(جهنم) بالقرب من(شعيب الكراعية) في وادي جارف بمنطقة سرت أرسله والده إلى بلدة سرت حيث أكمل الابتدائية عام ١٩٥٦، ثم انتقل إلى مدينة سبها. قرأ و تأثر كثيرا بسيرة عمر المختار الذي يعتبره الشعب الليبي بطلاً قومياً وزعيماً روحياً، وتأثر كثيراً بالرئيس المصري جمال عبد الناصر منذ

طفولته. وخلال فترة الدراسة شارك بنشاط في الأنشطة السياسية، وأصبح زعيما طلابيا في الـ(١٤) من عمره. وفي عام ١٩٦١، طرد القذافي من المدرسة بسبب تنظيمه مظاهرات ضد تفكك الروابط بين مصر وسوريا، بعد انضمامه للجيش الليبي كون القذافي مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار عام ١٩٦٤، ولعب الملازم القذافي دورا جوهريا في الانقلاب على الحكم السنوسي ذي الملكية الدستورية في ليبيا في الأول من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩ وأطاح بحكم الملك إدريس الأول، سمى انقلابه بـ(ثورة الفاتح من سبتمبر) حكم ليبيا وهو في (٢٧ عام)، وأعلن الجمهورية في ليبيا. أطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى عام ١٩٧٧ حين أعلن ليبيا أول جماهيرية في العالم وقدم نظام الحكم الجماهيري الجديد. كما كان يشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ عام ١٩٦٩، زوجاته: فتحية نوري خالد زوجة العقيد الأولى، مدرسة أنجب منها أكبر أنجاله (محمد)، ويقال أن زواجهما استمر شهورا فقط، صفية فركاش زوجة القذافي الثانية وهي ممرضة ليبية سابقة تعرف عليها أول مرة عام ١٩٧٠ أثناء خضوعه للعلاج في أحد المستشفيات وتزوج منها في نفس العام، أبناؤه: محمد القذافي، سيف الإسلام، الساعدي، هانيبال، المعتصم، خميس، عائشة، هناء، سيف العرب، ميلاد؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: ثورة ١٧ فبراير، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٢) مجلة السياسة الدولية، شهريات (أيلول/سبتمبر ١٩٦٩)، مجلد (٥)، العدد (١٥)، السنة (٥)، كانون الثاني/يناير، (القاهرة : ١٩٦٩)، ص٢٥١.

(٣) مجموعة من الأساتذة، ليبيا الثورة في ٢٥ عاماً (١٩٦٩-١٩٩٤)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، (ليبيا: ١٩٩٤)، ص ٧٩-٨٠؛

Ruth First, Libya, Printed and Published in the United state of America, (America: 1957), p. 119.

(٤) إبراهيم فتحي عميش: التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج١، ط١، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، (د.م: ٢٠٠٨)، ص ٤٠٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

(٦) قسم البحوث والدراسات: إشكالية الإصلاح في السياق الليبي، دراسة متفحصة لمشروع سيف الإسلام الإصلاحي :"معا من أجل ليبيا الغد"، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، على الموقع الالكتروني،http://www.libyaforum.org

(٧) الموسوعة الحرة، المصدر السابق .

(٨) أحمد المسلمان: حقوق الإنسان في ليبيا ..حدود التغيير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (القاهرة: ١٩٩٩)، ص ١٨.

(٩) محمد عاشور مهدي: قراءة في أسباب الصراع المسلح، في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة.

(١٠) المصدر نفسه

(١١) عميش، المصدر السابق، ص ٤٢٤-٤٢٨ .

(١٢) مهدي، المصدر السابق.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) الموسوعة الحرة، المصدر السابق.

(١٨) مهدي، المصدر السابق.

(١٩) منظمة العفو الدولية: تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨، ليبيا ، ص ٢٤٨؛ مفكرة الإسلام: دراسة: الفساد والبطالة أهم أسباب الثورة الليبية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، على الموقع الالكتروني، http://www.islammemo.cc/hadath-elsaa

(٢٠) سيف الإسلام: ثاني أكبر أبناء القذافي، ونظر إليه طوال السنين السابقة لثورة ١٧ فبراير على أنه الزعيم الذي يجري تحضيره لخلافة والده. ظهر بعد أيام من اندلاع الاحتجاجات على شاشات التلفزيون وخاطب الليبيين مهددا ومحذرا من نشوب حرب أهلية، قالت قوات المعارضة الليبية المسلحة إنها اعتقلته قبيل دخولها لمدينة طرابلس العاصمة الليبية في ٢١ آب/ أغسطس عام ٢٠١١ وأكد حينها مدعي عام محكمة الجنايات الدولية لويس مورينو اوكامبو ذاك النبأ، لكن سيف الإسلام عاود الظهور مرة أخرى في ٢٣ آب/ أغسطس عام ٢٠١١ في قاعدة باب العزيزية بين حشد من مناصريه وعدد من الصحفيين ساخراً من مذكرة الاعتقال التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بحقه، وأكد مراسلو عدة وكالات أنباء أنهم التقوا سيف الإسلام وأدلى لهم بتصريحات مفادها أن والده لا يزال في طرابلس ونفى سيف الإسلام أنباء اعتقاله وسيطرة قوات المعارضة على العاصمة، وعادوت محكمة العدل الدولية نفي الخبر الذي نقل عن مدعي عام المحكمة أن سيف الإسلام قد أعتقل وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت بحقه هو

ووالده مذكرة اعتقال وتتهمه المحكمة بالوقوف وراء تنفيذ اغتيالات داخل ليبيا ويلف الغموض مصير سيف الإسلام القذافي بعد سقوط قاعدة باب العزيزية بيد قوات المعارضة يوم ٢٣ آب/أغسطس عام ٢٠١١. مهندس وحائز على شهادة الدكتوراه من كلية العلوم الاقتصادية في لندن، واعتبر وجه النظام في الخارج. سبق له أن نادي بالإصلاح السياسي والاقتصادي، و"دعم" دور منظمات غير حكومية من خلال ترؤسه لمؤسسة القذافي الخيرية العالمية السفارة الأميركية في طرابلس قالت عنه "لقد كان دور سيف الإسلام الرفيع المستوى كواجهة دولية للنظام بمثابة نعمة ونقمة عليه؛ للمزيد من المعلومات انظر، الموسوعة الحرة، المصدر السابق.

(٢١) قسم البحوث والدراسات، المصدر السابق.
(٢٢) مهدي، المصدر السابق.
(٢٣) الموسوعة الحرة، المصدر السابق.
(٢٤) مهدي، المصدر السابق.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) مفكرة الإسلام، المصدر السابق.
(٢٧) عميش، المصدر السابق، ص ٤٢١.
(٢٨) مفكرة الإسلام، المصدر السابق.
(٢٩) مهدي، المصدر السابق.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) أمحمد المالكي: تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد (٦)، أيلول/ سبتمبر ، ٢٠١١، ص٣.
(٣٣) رالف شامي وآخرون: ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، عام ٢٠١٢، ص٢.
(٣٤) مهدي، المصدر السابق.
(٣٥) المالكي، المصدر السابق، ص٣.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣.
(٣٧) الموسوعة الحرة، المصدر السابق.
(٣٨) مهدي، المصدر السابق.

(٣٩) عميش، المصدر السابق، ص ٤٢١-٤٢٢.
(٤٠) مهدي، المصدر السابق
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) مفكرة الإسلام ، المصدر السابق.
(٤٥) الموسوعة الحرة، المصدر السابق.

(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) شبكة المعلومات الدولية الانترنيت: ليبيا أحداث عام ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني، http://www.hrw.org/nodee/104485؛ الموسوعة الحرة، ثورة ١٧ فبراير، المصدر السابق .
(٥٤) شامي وآخرون، المصدر السابق، ص ٢؛ الموسوعة الحرة، ثورة ١٧ فبراير، المصدر السابق .

(٥٥) خميس :الابن السادس للقذافي، قائد وحدة للقوات الخاصة الكتيبة ٣٢ أو لواء خميس، وهو لواء تم تدريبه في روسيا ويضطلع على نحو فعال بحماية النظام. كما تشارك هذه الوحدة في قمع المحتجين المعارضين لنظام القذافي؛ للمزيد من المعلومات انظر، الموسوعة الحرة، ثورة ١٧ فبراير، المصدر السابق.
(٥٦) الموسوعة الحرة، ثورة ١٧ فبراير، المصدر السابق.

(٥٧) المصدر نفسه.
(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) مهدي، المصدر السابق؛ شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، ليبيا أحداث عام ٢٠١٢، المصدر السابق.

(٦٠) الموسوعة الحرة، ثورة ١٧ فبراير، المصدر السابق.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه

(٦٥) شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، ليبيا أحداث عام ٢٠١٢، المصدر السابق.

(٦٦) المعتصم: خامس أبناء القذافي، مستشار والده للأمن القومي وكان حتى وقت قريب يتمتع بحظوة كبيرة. في عام ٢٠٠٨ طلب مبلغ ١,٢ مليار دولار لإنشاء وحدة عسكرية أو أمنية شبيهة بتلك التي يقودها أخوه الأصغر خميس. فقَد السيطرة على العديد من مصالحه التجارية الشخصية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ عندما استغل إخوته غيابه وفرضوا سطوة شركاتهم الخاصة على البلاد. وصفه السفير الصربي في ليبيا بأنه "لا يتمتع بذكاء حاد؛ للمزيد من المعلومات انظر، الموسوعة الحرة، ثورة ١٧ فبراير، المصدر السابق.

(٦٧) الموسوعة الحرة: معمر القذافي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/؛ شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، ليبيا أحداث عام ٢٠١٢، المصدر السابق.

(٦٨) قيس عمر المعيش العجارم: الفجوة الأخلاقية في الثورة الليبية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.iraqsunnews.net/

(٦٩) الموسوعة الحرة، ثورة ١٧ فبراير، المصدر السابق.

(٧٠) المصدر نفسه .

(٧١) شامي وآخرون، المصدر السابق، ص٣.

(٧٢) المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا: البيان التأسيسي للمجلس الوطني الانتقالي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ntclibya.org/arabic/

(٧٣) المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) مجلة البيان: المجلس الانتقالي الليبي والمسار الجديد، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://albayan.co.uk

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) زياد عقل: التحديات الستة لمستقبل الدولة الليبية ما بعد القذافي، مجلة الشرق الأوسط،

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، ليبيا أحداث عام ٢٠١٢، المصدر السابق.

(٨٣) مفكرة الإسلام، المصدر السابق.

(٨٤) علي شعيب وطه زرقون: جيش ليبيا الجديد يستعرض عضلاته لوقف قتال قبلي جنوب البلاد سقط فيه عشرات القتلى، جريدة القدس، العدد (٧٠٥٩)، السنة (٢٣)، السبت/ الأحد، ٢٥/ ٢٦ شباط/ فبراير، ٢٠١٢، ص ٧.

(٨٥) عقل، المصدر السابق،

(٨٦) المصدر نفسه

(٨٧) ديدي ولد السالك: مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد (٦)، أيلول/ سبتمبر، ٢٠١١، ص ٤-٥.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥.

(٨٩) شامي وآخرون، المصدر السابق، ص ٣.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٤-٦.

(٩١) عقل، المصدر السابق.

(٩٢) شامي وآخرون، المصدر السابق، ص ١٠.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٩٤) المصدر السابق، ص ١٩.